

تطور المسألة النفطية في الجزائر
1890م – 1956م

أ. الحاج موسى بن عمر

يعد اكتشاف البترول في الجزائر قديما وحديثا في ذات الوقت، ذلك أن هذا التناقض الظاهري يجد تفسيره في أن استعمال البترول في الجزائر يرجع إلى عهد الفنيقيين، ولكن استغلاله التجاري لم يكن إلا منذ سنة 1956م.

فاستعمال البترول في الشمال الإفريقي يعود إلى حوالي سنة 1200 قبل الميلاد، حيث كان الفنيقيون يعرفون هذه المادة لما استوطنوا شمال الجزائر وأقاموا لأنفسهم مستودعات يستعملونها عبر البحر الأبيض المتوسط.

ولقد استأنف البيزنطيون استعمال هذه المادة في القرن الخامس الميلادي، ثم جاء من بعدهم المسلمون الفاتحون، فتعاقبت الدول الإسلامية إلى العهد العثماني في القرن الخامس عشر.

1 - النفط في التل الجزائري

وفي العصر الحديث يعد حقل عين الزفت بحوض واد الشلف أول ما اكتشف في هذا المجال بالجزائر، ولقد كان ذلك في سنة 1890م. ثم تلا ذلك ما لاحظته كل من (سترابون Strabon) و(ليون أفريكان Léon L'Africain) إلى وجود دلائل في منطقة الشلف السفلي إلى الشرق من وهران. ولقد شرع في أشغال الحفر والتنقيب

هناك مما سمح باكتشاف النفط في حدود 1915م في منطقة تيرورات (أو تلييوانت) جنوب غرب غليزان¹.

إن أمثال هذه الاكتشافات ، وإن لم تكن على سبيل الصدفة ، فإنها لم تحظ بما تستحقه من البحث والتقيب ، إذ كانت دلائل وجود النفط فيها يظهر على سطح الأرض ، دون الحاجة إلى تحسسها بوسائل أخرى ، ولا تنتظر إلا أشغال الحفر. ومما يؤكد ذلك هي الأسماء التي أطلقها السكان على هذه المناطق لما انكشف مضمونها على السطح مثل عين الزفت ، ووادي القطران ، ولقد كانت الشركات المستغلة نفسها ضعيفة وقليلة الوسائل ، ويمكن أن نذكر منها : شركة بترول تلييوانت ، التي شرعت في الأبحاث منذ سنة 1932.

وإذا كانت «مجموعة البترول لخدمة الأبحاث للحكومة العامة في الجزائر» قد تخلت عن أعمال التقيب ، فإن مرد ذلك لما كانت تنطوي عليه من ضئيل الاقتناع والحماس إضافة إلى عدم توفر ما يكفي من الوسائل والإمكانات. وإذا كان من تفسير لهذا الفشل في الاستغلال البترولي فإنه في أحد أمرين:

أولهما أن عملية البحث قد تركزت على الجزء الشمالي من القطر الجزائري ، وعلى الخصوص في حوض وادي الشلف أين دلائل وجود النفط بادية على السطح ولم تبذل من أجل استغلاله جهود

كبيرة، ومرد ذلك إلى ضعف الدوافع والوسائل. ومن جهة أخرى لم يكن التفكير واردا لاستغلال الصحراء لسبب واحد هو أن الاستعمار لم يكن لديه اهتمام مطلقا بهذه الأقاليم المقفرة، واكتفى باستغلال الأراضي الشمالية الغنية الخصبة².

ثانيهما أن الاعتقاد كان سائدا بأن بناء صناعة بترولية في الجزائر لا يكون في صالح السلطة الاستعمارية. وبالرغم من أن المعمرين كان بمقدورهم الحيازة على أراض كبيرة والتحكم فيها من أجل الحصول على الثروة باستغلال اليد العاملة المحلية الرخيصة، إلا أنهم يرون أن استغلال الأرض الفلاحية تتطلب استثمارا أقل مع قوة المردود مقارنة بالتكاليف البسيطة لليد العاملة المحلية³.

وفي هذا الإطار فإن اعتبارات أخرى يتعين الانتباه إليها، حيث إن إقامة صناعة على أساس البترول ستساهم في إنشاء كتلة عمالية جزائرية. ومن المعلوم أن العامل بحكم الاحتكاك يتفطن إلى قواعد العمل وعلاقاته بما يتضمن ذلك من حقوق وواجبات وهو ما يشجعه على المطالبة بتحسين ظروفه المعيشية، بعد أن يحصن نفسه بإطار نقابي لإعطاء شرعية لحركته المطالبة على شكل مظاهرات وغيرها والتلويح بقلب الأوضاع. من هنا فإن الاستعمار

وجد من مصلحته الإبقاء على أوضاع الجهل والتفكك لمنع التكتلات المنظمة.

ولقد عمل الاستعمار الذي كان قويا لحد أنه كان يؤثر على القرارات المركزية في باريس على الإبقاء على هذا الوضع والمحافظة عليه ما لم يجد مصلحة لتغييره⁴.

ولما وجدت السلطة الفرنسية نفسها عاجزة خلال الحرب العالمية الثانية، تبين أن البترول هو الشرط الأساسي للنهوض وإعادة الإعمار، فضلا عن ربح الحرب. وكان غلاة الاستعمار قد حضروا أنفسهم للتكيف مع المستجدات، من أجل الحصول على قدر أكبر من المصالح من جراء هذه الحركة الجديدة التي لا يمكن تجنبها ألا وهي البحث عن البترول في الجزائر.

وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للبترول التي برزت أثناء الحرب، ولما لم يكن في الأراضي الفرنسية ما يشير إلى وجود البترول، وجدت السلطة الفرنسية نفسها ملزمة بالبحث عنه في مستعمراتها.

والجزائر بحكم دلائل وجود البترول في الماضي قد أعطت بالتالي أرضية واعدة للبحث، حيث استؤنفت الأبحاث من جديد سنة 1941م في شمال البلاد دائما، لكن الأبحاث هذه المرة كانت منتظمة وبإرادة أقوى، ومع ذلك فإن النتائج لم تكن مشجعة.

وتواصلت الأبحاث والأشغال إلى سنة 1949 حيث توجت باكتشاف حقل وادي القطران، من قبل شركة البترول لـ "أومال" (Aumale)⁵ التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي (C.A.R.E.P) على عمق قريب من السطح⁶، ولقد كان هذا الحقل معروفا منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض⁷

ولقد جرت محاولات بحث أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة. واستمرت الأبحاث وأشغال التنقيب في المناطق التالية نظرا لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينيات إلى أبسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفر المياه. ومع ذلك فإن هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية 6.58% من احتياجاتها البترولية حتى سنة 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري⁸.

وفي محاولة للكاتب لويس أرمون (Louis Armmand) تقييم الاستثمار الفرنسي في الشمال الإفريقي حتى سنة 1954 أشار فيها إلى أن هذه المنطقة بقيت على حالها منذ القرن التاسع عشر، ولم يطرأ أي تغيير إلا في منطقة الساحل من أجل زصدير وتطوير الضفة

الشمالية للمتوسط، وهو ما دفع الأمريكيين إلى نعت السلطات الاستعمارية في الجزائر بالإمبريالية والاستغلال⁹.

ولقد أظهرت الحرب العالمية الثانية الطبيعة الاستراتيجية للبتترول، وأثبتت أن امتلاك البترول يشكل الأداة الفعالة لإثبات القوة الاقتصادية والعسكرية، مما دفع السلطة الفرنسية من خلال تجربتها إلى قناعة بأنها لا يمكن أن تدع أرصدها تحت رحمة المساهمة الوحيدة للشركة الفرنسية للبتترول (C.F.P) من أجل استغلال حقول الشرق الأوسط في إطار شركة بترول العراق¹⁰.

ومنذ ذلك الحين ظهرت أهمية المناطق الصحراوية وبشكل فجائي في هذا المجال بالرغم من العقلية السائدة التي لا تشجع العمل والاستثمار هناك.

2 - النفط في الصحراء الجزائرية

إن المتأمل في مسألة استثمار وتثمين المناطق الصحراوية الجزائرية ليجد إلى جانب ما ذكر آنفا ظروف أخرى ساعدت على تجاوز العقبات وانطلاق الأشغال.

فمن ذلك ما كان داخليا حيث إن الحصيلة الضئيلة والانخفاض المستمر في إنتاج المناطق التلية رغم كل الجهود المبذولة قد ساهما وبكل قوة في اقتحام المجال الصحراوي، وخاصة مع تزايد متطلبات الحرب العالمية الثانية دون القدرة على تلبية الاحتياجات

الضرورية، إضافة إلى وجود دلائل على إمكانية وجود النفط هناك، حسب ملاحظات بعض المختصين منذ العشرينيات من القرن العشرين¹¹.

وبالمقابل فإن ضعف الإمكانيات التقنية لدى الفرنسيين ونقص التجربة الفنية في هذا المجال مقارنة بالإنجليز والأمريكان، حالا دون خوض غمار الصحراء التي تتطلب إلى جانب ذلك ميزانية إضافية مقارنة بالاستثمار في الشمال، بغض النظر عن متطلبات بناء الهياكل القاعدية التي تسبق كل تفكير في الاستثمار بالصحراء.

غير أن الفرصة التي توفرت خلال الحرب العالمية الثانية، والتي سمحت بالتعاون بين الحلفاء في الميدانين التقني والمالي، شأنهما شأن بقية الميادين، أعطت دفعا أثناء الحرب وبعدها لهذا القطاع الذي كان العامل المحدد لنتائج هذه الحرب هزيمة ونصرا وفقا لمدى التحكم في مصادر الطاقة¹².

ولقد كانت الإرادة السياسية وروح المغامرة لدى السلطة الاستعمارية غائبتين، خاصة وقد تعلق الأمر بمنطقة ليس للحساب الاجتماعي ولا للبعد الإنساني فيها مكان في منظور السلطة الفرنسية، على المستوى العملي على الأقل طالما لم تكن هناك مصلحة استراتيجية، أو منفعة اقتصادية تدفعان هذه السلطة إلى

اتخاذ إجراءات فعلية، وترتيبات ميدانية إضافة إلى ما تكتنف هذا الإقليم من المخاطرة والمغامرة، سواء على المستوى البشري أو على المستوى المادي، حيث إن ظروفًا ذات طبيعة جغرافية هي التي تحدد الوسط الصحراوي وتتدخل لتعطي صبغة خاصة لهذا النشاط الاقتصادي وتحيله أكثر صعوبة وأكثر تكلفة، ويتطلب أكثر وسائل مقارنة بمناطق أخرى من المعمورة¹³.

وعلى غرار الضغوط التي برزت على الساحة الداخلية لتساهم في بلورة القرار الفرنسي في هذا الشأن، فإن هناك إلى جانب ذلك ضغوطًا خارجية اشتركت في تشكيل هذا القرار وأسّرت في صدوره.

فمما لا يختلف فيه اثنان أن المنافسة بين الشركات الكبرى الاحتكارية العالمية في ميدان النفط بلغت أشدها منذ الثلاثينيات، وكان تركيزها في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترو، بيد أن سيطرة الشركات الأمريكية والإنجليزية كانت ظاهرة، مما أثر سلبًا على فرص المساهمة الفرنسية هناك، وعلى قرارها السياسي وأمنها الاقتصادي وهو ما جعل السلطات الفرنسية تفكر بجد في إيجاد حلول تخرجها من هذه الوضعية الحرجة.

وعلى المستوى الأوروبي فقد أدركت الدول الأوروبية منذ أوائل الخمسينيات¹⁴ أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت غير

مأمونة، وأن الأحداث السياسية والعسكرية التي تموج فيها ستعكس بلا شك على الميدان الاقتصادي وخاصة على إمدادات البترول إلى أوروبا الغربية. ومن المحتمل جدا تعرض الدول الغربية إلى كارثة اقتصادية حقيقية في حال توقف التموين بهذه المادة الاستراتيجية، والحد من النمو والازدهار الذي تحقق بفضل بترول الشرق الأوسط البخس¹⁵.

إن العوامل التاريخية التي يرجع إليها تطور السياسة الفرنسية في قطاع النفط برزت جزئيا من الإحباطات التي أصابت أصحاب القرار في فرنسا في الثلاثينيات والسنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ولقد كانت هذه الإحباطات نتيجة إبعاد فرنسا من الاستفادة من الامتيازات المتوفرة في المناطق المهمة من حيث إنتاج النفط في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي ظلت زمنا طويلا محل اهتمام فرنسا.

ولقد كانت هذه الوضعية في نظر الفرنسيين هي نتيجة تحركات خفية لقيت دعما قويا من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، جعلت السياسة النفطية الدولية تتطور إلى ما وصفوه بـ "شبه مؤامرة أنجلو - أمريكية"¹⁶

وكان من الطبيعي على فرنسا في بحثها عن سياسة تجنبها خيوط "شبه المؤامرة" هذه أن تركز اهتمامها على مستعمراتها،

وعلى رأسها الجزائر. وفعلا جرت الأشغال البترولية بكثافة وصرفت الأموال بغزارة، وتحملت السلطات الفرنسية مخاطر الفشل وأعطت الضمانات المرضية لرؤوس الأموال الخاصة والأجنبية، وساهمت بالجزء الأكبر من تلك الأموال.

غير أن بوادر النجاح الحقيقي لهذا المسعى لم تحدث إلا قبل استقلال الجزائر بسنوات قليلة. وبذلك خاب أمل الفرنسيين في تحقيق الاستقلال في قطاع النفط¹⁷.

ومن أجل استحضار الارتباط التاريخي بين البترول والصحراء الجزائرية، يجدر بنا الرجوع إلى سنة 1929 منذ كشف الجيولوجي "كيليان (Killian)" عن الوجود المحتمل للمحروقات في الصحراء. غير أن تصريحه لم يؤخذ بعين الاعتبار لأن مصالح استعمارية قوية¹⁸ وقفت دون انتشاره، فضريت بجدار الصمت على أعماله¹⁹

وبالرغم من أن هناك من لم تظهر لديه أهمية الصحراء ولا أية منطقة أخرى في إفريقيا بدرجة ترشحها لأبحاث مستقبلية في مجال النفط - وذلك بانعدام دلائل وجود البترول بصفة تكاد تكون مطلقة، ومن هؤلاء نجد "هالي هلبرت" (Halis Helbert) المهندس الجيولوجي لدى هيئة بترول الخليج (Gulf oil corporation) واحدة من أكبر الشركات العالمية²⁰ - إلا أنه في دراسة جغرافية

للصحراء قام بها "إيميل غويتي" (E.Gotier)، أكد فيها أن هذه المساحة الشاسعة من الممكن أن تصبح مصدرا هائلا للرخاء. وسوف نجد فيها كميات هائلة من البترول في يوم ما²¹.

وجاءت مصالح أقوى من سابقتها لتضع حدا لمثل هذه العراقيل التي حالت دون استغلال الصحراء. وهكذا ففي أكتوبر 1945، وبعد ستة أشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأسيس مكتب الأبحاث البترولية (B.R.P)، وقد أوكلت لهذه الهيئة الجديدة مهمة تحضير وتسيير برنامج شامل يغطي التراب الفرنسي وباقي ما يسمى بالاتحاد الفرنسي. وتسمح الصيغة المرنة لهذا المكتب بممارسة نشاطه بطرق متعددة، سواء بأعمال بحث مباشرة أو بإنشاء شركات للبحث والتتقيب.²²

ولقد استهل هذا المكتب أعماله بإجراء استطلاع على شمال الصحراء، من أجل الوقوف على الطبيعة الجغرافية وحصر نوعية الخرائط المتوفرة حول هذه المنطقة، ولقد أثمر هذا الاستطلاع وأعطى دفعا من أجل تعميق الأبحاث.

وتبعاً لذلك تلقت الشركة الفرنسية للبترول (C.F.P) هذه الأخبار بالتزكية والارتياح وهي التي اكتسبت تجربة قوية بالشرق الأوسط، فأرسلت ابتداء من سنة 1949 بعثة لمهمة بالصحراء، توجت بتقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود المحروقات بالصحراء

الجزائرية ، ولم تنتظر للتأكد من ذلك حتى جهزت وسائل التدخل من أجل الشروع في الأشغال²³ .

ولقد ساهم مكتب الأبحاث البترولية في سنة 1946 في إنشاء الشركة الوطنية للأبحاث البترولية في الجزائر (S.N.REPAL) بالاشتراك مع الحكومة العامة في الجزائر.

وفي إطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشمال الإفريقي، أنشأت حكومة باريس سنة 1950 ما سمي مناطق التنظيم الصناعي في إفريقيا (Z.O.I.A) حيث شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر: منطقة التنظيم الصناعي الأولى، وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي، والجزء الشمالي الغربي من الصحراء، أما منطقة التنظيم الصناعي الثانية فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية²⁴ .

ومما يرمي إليه هذا التنظيم، هو استدراك ما لوحظ من قبل من تشتت الإمكانيات المادية والبشرية المجنّدة لاستغلال الصحراء الشاسعة، والعمل على تركيز هذه الجهود في بعض الأقاليم التي تزخر بثرواتها الدقيقة والمتنوعة²⁵ .

وتعتبر سنة 1952 بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء، وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600.000 كلم²،

استفادت منها أربع شركات بترولية²⁶ ودعما لذا الاتجاه إلى الاستثمار في الجنوب الجزائري، أولت السلطات الاستعمارية عناية متميزة بالبلديات الصحراوية منذ سنة 1952، وخصصت لها أغلفة مالية تعد معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، بعدما كانت الميزانية المخصصة لأقاليم الجنوب في مجملها قبل سنة 1947 بما فيها الموارد الجبائية شيئا غير ذي بال²⁷.

وكانت الحكومة العامة في الجزائر قد أنفقت للسنة المالية 1953/52 أكثر من مليارين وربع مليار ف.ق. على ميزانيتها الاستثنائية من أجل تجهيز أقاليم الجنوب فضلا عن ميزانيتها العادية التي بلغت مليارا ونصفا²⁸.

ولقد ارتفعت ميزانية السنة المالية 1954/53 للجزائر إلى أكثر من 76 مليارا ونصفا من الفرنكات لتقارب في السنة المالية الموالية ما مقداره 130 مليار²⁹.

ومنذ أن تعززت افتراضات المسوح الأولية بشأن إمكانية وجود حقول البترول والغاز، توالت عدة شركات البحث والتنقيب والاستغلال في الصحراء، ولقد تأكدت هذه الافتراضات سنة 1954 بوجود الغاز في منطقة عين صالح³⁰.

وبعد أن أظهرت النتائج بوادر النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث البترولية في

مستعمراتها، وخصصتها ابتداء من 1955 للأبحاث التمهيدية والتتقيب في الصحراء³¹.

مما تقدم يتبين أنه قبل سنة 1956 تاريخ اكتشاف البترول بالصحراء الجزائرية لم تكن للحكومات الفرنسية التي تعاقبت على هرم السلطة في باريس سياسة واضحة تخص التنمية في الصحراء وترمي إلى ترقية المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان هناك، وهو ما يدل دلالة واضحة على أن السياسات المنتهجة هناك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إنما كانت انعكاسا مباشرا لتدفق المحروقات مما اقتضى إعطاء بعض الاعتبار للمحيط الاجتماعي، بقدر يضمن الاستغلال الشامل والفعال لخيرات الصحراء وثرواتها.

الهوامش

- - وقد كان إنتاجها في ظرف 30 سنة حوالي 30000 طن. للمزيد انظر:
- Rabeh Mahiout, le petrole algerien, Edemap, alger, 1974, p.106.
Rabeh Mahiout, op.cit p.106 - 2
Ibid p 106 - 3
- Ibid - 4
5 - وهي سور الغزلان حاليا.
6 - عمق هذا البئر يتراوح بين 230م و600م. والنفط المستخرج منه هو من عينة ممتازة، انظر:
Centre des Archives Nationales, G.P.R.A., boite 30, dossier 2, (le sahara, sutiation d'ensemble des hydrocarbures.) & Direction du commissariat politique (D.C.P) de l ANP, Pétrole et souveraineté nationale, 1972, p.81 & R. MAHIOU, op.cit, p.p. 107-108.
7 - امتد استغلال نفط وادي القطران مدة 8 سنوات، ابتداء من 1949 وأسفرت على النتائج التالية:
1949_300 طن. 1953_84460 طن.
1950_3700 طن. 1954_75760 طن.
1951_7360 طن. 1955_57617 طن.
1952_46030 طن. 1956_33537 طن.
Voir: R Mahiout, op.cit, p. 107.
8 - ل. ق. فاسور، النفط في العالم، ترجمة د. عدنان نجا، منشورات عويدات، بيروت، 1961، ص. 161-171.
9 - in Les document de la revue de deux mondes, n° 4, Janvier 1959, p.28.
R. Mahiout, op.cit, p.28. - 10
11 - من هؤلاء المختصين نذكر كليان (Killian) و مونشيكوف (Menchikoff) وقد أنجزا أعمالا أولية تمت متابعتها من قبل مصلحة الأبحاث المنجمية في الجزائر (S.R.M.A.) انظر:

- in, Les documents de la revue de demondes,op.cit, p. 19.
- Ibid.p19. - 12
- 13 - تعتبر الحرارة أبرز الشروط الجغرافية التي يمكن الإشارة إليها: ما يقرب من 13 درجة بالأغواط، و15 درجة بالمنية، وحوالي 18 درجة بعين صالح، ولكن هذه المتوسطات لا تعبر عن شيء يذكر علما أن المناخ الصحراوي يتميز بسعة مداه الحراري وطوله سنويا، فالمتوسط لعين صالح مثلا: 45.1، وفي تيميمون 55.4 في الظل مقابل 3° كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين الليل والنهار من حيث درجة الحرارة الذي يبلغ 30 درجة ونشير إلى أن مشكل تباعد المسافات لا يقل صعوبة عن الحرارة، انظر: - CH. Verlaque, Sahara petrolier, tome I, p.33.
- 14 - خاصة بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، واعتلاء الضباط الأحرار هرم السلطة في مصر.
- 15 - د. وهبي البوري، المرجع السابق، ص.89.
- 16 - بيتر.ر. أودل، النفط والقوة العالمية، تر. د. راشد البراوي، المكتبة الأنجلو - مصرية، القاهرة، 1977، ص.63.
- 17 - بيتر.ر. أودل، المرجع السابق، ص.63.
- 18 - سبقت الإشارة إلى أهمها.
- 19 - L.V. Vasseur, Pétrole et gaz naturel dans le monde, A Colin, Paris, 1960, P.41 .
- 20 - Thomas Mac-Robert, Sahara et communauté, P.u.f, Paris, 1960, p. 148.
- 21 - Ibid.p148.
-
- 22 - P.D.Durand, La politique pétrolière internationale, P.u.f, Paris, 1965, p.75.
- 23 - R. Mahiout , op.cit, p.p 110-111.
- 24 - Treyer.Claude , Sahara 1956-62, Les belles lettres, Paris, 1966, p.39.
- 25 - Ibid , p.39.
- 26 - C.A.N, G.P.R.A., boîte 30, dossier 1.1, (Notes sur le pétrole saharien)

p. 14.

27 - تحصلت بلدية كولب بشار على مبلغ 170 مليون فرنك فرنسي، وبلدية غرداية على مبلغ 150 مليون ف ف، وتلقت ورقلة 52 مليون ف ف وأجار 17 مليون ف ف. أنظر :

- treyer, op.cit p39

28 - ارتفعت ميزانية سنة 1947 لأقاليم الجنوب متضمنة الموارد الجبائية وكذا لنفقات المدنية إلى حوالي 480 مليون ف ف من الموارد مقابل 450 مليون ف ف من النفقات. أنظر : Britch jacques ,Perspectives sahariennes, ch. Lavauzlle et Cie, Paris, 1956.p59.

29 - للإشارة فإن قيمة الفرنك الفرنسي قد تغيرت سنة 1953 عما كانت عليه سنة

1947. انظر : ibid.p59.

- C.A.N, G.P.R.A, Boite 30, dossier 2, op.cit, p.58.

- 30

- Treyer.C. op.cit, p.p 39-40

- 31